«تطبيق خاص» لتسجيل الطلاب «عن بعد» في المفاضلة الجامعية القادمة

معاون وزير التعليم لـ«الوطن»: عازمون على اعتماده وطلبنا الطاقة الاستيعابية للبدء بالدراسة التحليلية للمفاضلة

- «الدفع الإلكتروني» من الأولويات التي تعمل عليها الوزارة
- سنصل ليحصل الطالب على نتيجته الامتحانية عبر «الجوال» أو حسابه الإلكتروني وذلك ليس ببعيد

فادي بك الشريف

في الوقت الذي شكك فيه البعض بصعوبة تطبيق الآلية الجديدة للتقدم للمفاضلة الجامعية المرتقبة، كشف معاون وزير التعليم العالي لشؤون الطلاب عبد اللطيف هنانو في حديث خاص لـ«الوطن» عزم الوزارة وحزمها بتطبيق «التسجيل عن بعد» في مفاضلة العام الدراسي القادم، مبيناً أن الفريق الفني قطع مراحل كبيرة في اعتماد الآلية لتطبيقها بالشكل المطلوب بعد إجراء أعمال التجريب وأستكمال كل التفاصيل المحيطة ليصبح بإمكان الطالب التسجيل من خلال «تطبيق خاص» معتمد.

وأكد أن الوزارة بمراحلها الأخيرة لإنجاز الآلية «في حال لم يظهر أي طارئ»، من دون الاحتكاك المباشر مع الموظفين لاستكمال التسجيل، وبالتالي يمكن للطالب تدوين الرغبات بشكل إلكتروني، علماً أن المتابعة تمت عبر فريق من الوزارة.

وأضاف: تم الأخذ بعين الاعتبار البيانات التحليلية ومدى فاعلية التطبيق وجهوزيته المطلوبة، لاسيما أن الدراسة كانت مستوفية لكل المتطلبات، كما أن البرنامج مدروس بالشكل المطلوب على أن تنفذ الإجراءات التحليلية والتجارب، مؤكداً أنه لن يتم طرح النظام الجديد إلا بعد التأكد من جهوزيته الكاملة.

كما بين هنانو العمل على تجهيز مراكز داعمة في كل الجامعات من دون أي إلغاء للمراكز الموجودة، وذلك للتسجيل في حال اعتماد آلية التسجيل عن بعد، وذلك لإطلاع الطالب على أي معلومة من خلال المركز.

وكشف معاون الوزير عن الطلب من الجامعات موافاة «التعليم العالي» بأعداد الطلاب المقرر قبولهم للعام الدراسي القادم ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وذلك حسب الطاقة الاستيعابية وأعداد الراغبين بقبولهم في الأقسام والكليات بكل الجامعات، وبناء عليه تصبح هناك بيانات متكاملة يتم تقاطعها مع نتائج البكالوريا للعام الحالي، وبموجبها يتم بناء المفاضلة وإعدادها، مبيناً أنه قريباً سيتم إجراء الدراسة التحليلية للمفاضلة، مع عقد الاجتماعات ومتابعة العمل لإنهاء كل المناحي اللوجستية «التقنية والإدارية» وتجهيز كل المتطلبات لإنجاز المفاضلة.

وحول واقع الازدحامات على تسجيل الطلاب في فروع المصارف، ما يسبب إرباكاً للطلاب، أكد هنانو أن «الدفع الإلكتروني» من الموضوعات المهمة التي يجرى العمل عليها في الجامعات، لإمكانية وضع آلية وبرامج للدفع الإلكتروني، لتلافي إرباك الطالب في عملية التسجيل، علماً أن الجامعات ستجر الحل خلال العام القادم، مضيفاً: إن الدفع الإلكتروني من الأولويات التي تعمل عليها وزارة التعليم العالي لتطبيقها خلال السنوات القادمة، وقال: حريصون على تنفيذ الدفع الإلكتروني العام القادم، والوزارة تأمل ذلك للتخفيف عن الطلاب وأيضاً عن المصارف التي تتحمل العبء في قبول طلبات الطلاب لتسديد الرسوم والأقساط.

وفيما يخص مشروع الأتمتة، قال معاون الوزير: إن نسبة الإدخال في بعض الجامعات وصلت إلى مراحل متقدمة، ليصار إلى تقديم الخدمات الإلكترونية للطلاب عبر مراكز خدمة المواطن، كاشفاً عن عقد اجتماع الأربعاء القادم لتقييم الواقع الحالي ومتابعة الإجراءات المتخذة في الجامعات على صعيد إدخال البيانات، وخاصة أن إنجاز الوثائق بشكل إلكتروني يعتمد بشكل رئيسي على إدخال البيانات أو أتمتة شؤون الطلاب والامتحانات، إضافة إلى متابعة فروع الجامعات.

ولفت هنانو إلى العمل على التوسع بالخدمات المقدمة عبر مراكز خدمة المواطن بالجامعات، مؤكداً أن المراكز موجودة، لكن هناك توجهاً بزيادة عدد الخدمات المقدمة فيها، بما فيه العمل على تطوير المراكز، علماً أن هذا التوجه له إيجابيات كبيرة على اختصار التنقلات بين الطلاب، على أن يتم منح خدمات إضافية مرتقبة.

وفيما يخص «البطاقة الإلكترونية» أكد معاون وزير التعليم العالي تطبيقها في بعض الكليات، منوهاً إلى أنه عند اكتمال البيانات يمكن تفعيل البطاقة ضمن «كود» خاص لكل طالب، مضيفاً بالقول: سنصل إلى مرحلة يحصل فيها الطالب على نتيجته الامتحانية عبر «جواله أو حسابه الإلكتروني»، وهذا الأمر ليس ببعيد، ليحصل الطالب على نتيجته بشكل إلكتروني مباشر.

ولفت إلى أن الأمر يختلف بين جامعة وأخرى، ويمكن البدء ببعض الجامعات ليصار إلى تعميم الأمر ليشمل كل الجامعات.

محافظ الحسكة: جهود كبيرة شاقة لاستئناف الامتحانات.. والدولة على مسافة واحدة من الجميع

الحسكة - دحام السلطان

تفقد محافظ الحسكة العملية الامتحانية في كليات ومعاهد فرع جامعة الفرات بالحسكة، التي بدأت صباح يوم السبت الماضي لاستكمال ما تبقى من مقررات الدورة الفصلية الامتحانية الأولى للعام الدراسي الجاري لطلبة الكليات والمعاهد الجامعية بالحسكة، بعد توقف دام أكثر من ثلاثة أشهر، على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدتها مناطق محيط مباني كليتي الاقتصاد والهندسة المدنية والمعهد التقاني الهندسي، في الأحياء الجنوبية لمدينة الحسكة، التي لحق بها الأذى والدمار والتخريب ونهب ممتلكاتها ومحتوياتها التقانية والعلمية، ما أدى إلى خروجها على الخدمة بشكل كامل.

وأكد المحافظ في تصريح لـ«الوطن» استئناف الامتحانات اليوم التي تأخرت عن مواعيدها أكثر من ثلاثة أشهر، نتيجة للممارسات التدميرية والتخريبية التي ارتكبها المحتل الأميركي والميليشيات المرتهنة له والمرتبطة به، والتي أدت إلى تدمير المعهد التقاني الهندسي بالكامل وأجزاء مهمة من مبنى كليتي الاقتصاد والهندسة المدنية.

وأشار إلى أنه تم إيجاد الحلول وبجهود مضنية وشاقة لإعادة الحق المسلوب إلى الطلبة الذين تعرضت دور علمهم إلى الأذى والدمار والتخريب والنهب والسرقة، والذين باشروا مواصلة ما تبقى من استحقاقهم الامتحاني الفصلي، ومن ثم التفكير بالحلول اللاحقة المرتبطة بالدوام الدراسي للفصل الثاني، التي تصب إلى الآن وفق المدى المنظور في خانة الوضع الصعب المرتبط بعودة الكليات الجامعية المستول عليها إلى الطلبة، وهي التي درس وتخرج فيها آباء من سلبها اليوم؟

وبيّن خليل أن الدولة كانت وما زالت تولي التعليم في محافظات المنطقة الشرقية كل الرعاية والعناية والاهتمام منذ عشرات السنين، فلماذا تغلق اليوم المدارس والمعاهد والكليات الجامعية في وجه أبنائها؟ مشيراً إلى حجم المساعي التي تبذل من جانب الصديق الروسي المتابع بشكل يومي لإعادة المدارس والكليات الجامعية والمعاهد إلى طلابها، الذين رعتهم وتبنتهم الدولة السورية في هذه المحافظة كمكون سوري واحد، الذي كانت الدولة على مسافة واحدة منه من دون تمايز أو تمييز بين شكل أو لون وآخر، لأنهم جميعاً هم أبناء سورية ولهم حقوق وعليهم واجبات.

من جانبه بين مدير فرع جامعة الفرات بالحسكة الدكتور جمال العبد الله الحمادة، أن العملية الامتحانية تجري على قدم وساق وبالشكل المقرر والمطلوب وفي مواعيدها المحددة سابقاً، انطلاقاً من حرص رئاسة الجامعة على حسن سيرها بالشكل المخطط له، بعد أن تم اتخاذ كامل الإجراءات والاستعدادات والمستلزمات الضرورية اللازمة للعملية الامتحانية من دون ترك أي ثغرة ضمن هذه التجهيزات، والتي تقدم إليها نحو ٢٠ ألف طالب وطالبة، وسجلت إقبالاً جيداً جداً تجاوز ٩٥ بالمئة في جميع الكليات.

وأشار الحمادة إلى أن العملية الامتحانية جرت وفق المعايير والنواظم والضوابط الامتحانية المعمول بها في وزارة التعليم العالي وعلى غرار الامتحانات التي تجري في جميع جامعات القطر، منوهاً إلى أنه تم استيعاب طلبة كليتي الاقتصاد والهندسة المدنية والمعهد التقاني الهندسي الذين تجاوز عددهم ٧ آلاف طالب وطالبة في مقر كليات العلوم والآداب والتربية وفق وضع وإيجاد برنامج تشابكي تمازجي استيعابي بين برامجها الامتحانية وبرامج الكليات التي جرت في مقراتها الامتحانات، وجرت كلها بالشكل المطلوب.

التحول من المساعدات العينية إلى مساعدات نقدية

العرنجي لـ«الوطن»: ١,٧ مليار ليرة توزع على ٢٥٠٠ عائلة كتجربة أولى في ثلاث محافظات

محمود الصالح

أكد مدير عام الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي أهمية التجربة التي أطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في التحول من المساعدة العينية التي تقدم للعائلات إلى مساعدة مالية.

ولفت إلى أنه سيبدأ تطبيقها في محافظات حلب وطرطوس واللاذقية بشكل مبدئي وهي تشمل كل أنواع المساعدات العينية.

وأشار إلى أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ستنفذ برنامجاً تجريبياً لتحويل المعونات العينية إلى معونات نقدية في المحافظات التي ذكرناها من خلال النقاط التي تؤهل الفرد أو الأسرة للاستفادة من هذه المعونة حيث تكون نسبة الاستفادة ٧٠ بالمئة للأسر المهجرة والعائدة، ونسبة ٣٠ بالمئة من أسر المجتمعات المضيفة، وبمرونة بحيث يكون الاحتياج وتقييم الأسرة هما الأساس بغض النظر عن كونها عائدة أم من المجتمع المحلي.

وبيّن المدير العام أن المشروع يستهدف الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع من أجل تلبية احتياجاتهم الضرورية، مشيراً إلى أنه سيتم البحث عن هذه الحالات من خلال مسوحات للأسر بالتعاون مع عدد من الجمعيات الفاعلة، وسيتم تجريب المشروع في المحافظات ليعمم في حال أعطى نتائج إيجابية، لافتاً إلى أن قيمة المشروع تصل إلى مليار و٧٠٠ مليون ليرة سورية ستوزع على ٢٥٠٠ عائلة.

وعن سبب التحول للدفع المالي بين العرنجي أن المعونة التأسيسية والصحية التي تقدم للعائلات من مواد مطبخ وبطانيات وغيرها، غالباً ما يتم بيعها في السوق بأقل من ثمنها الحقيقي الذي دفعته المنظمة، وهذا يؤدي إلى خسارة لدى العائلة المستهدفة، حيث إن منح العائلة مبلغاً مالياً يساعدها في توفير ما تراه ضرورياً لمعيشتها هي أقدر على تحديده من أي جهة أخرى، وكذلك الحال ستكون بالنسبة للمساعدات الطبية.

ودعا العرنجي إلى تعريف العائد تعريفاً واضحاً يتفق عليه من جميع الأطراف (المنظمات كطرف خارجي – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية كطرفين حكوميين – الجمعيات كطرف محلي).

وشدد مدير عام صندوق المعونة على أهمية وضع آلية للتغذية الراجعة وتلقي الملاحظات ومعرفة ما الذي يريده الأشخاص موضع الاهتمام الذين تقدم لهم الخدمات بحيث تتناسب البرامج مع احتياجاتهم.

وحدد العرنجي فترة مهلة استلام المعونة النقدية من شركة الحوالات التي يمكن التعامل معها بثلاثة أشهر حيث إن فترة شهر واحد قد تكون غير كافية ويمكن النقاش ودراسة هذه المدة ومراجعتها باتجاه تخفيضها لمدة شهرين فقط أو أن تبقى ٣ أشهر وهي فترة يمكن أن تكون مناسبة.

وركز على أهمية أن يتم التأكد من أن المساعدة النقدية تم إنفاقها على الغاية المخطط لها وخاصة فيما يتعلق بالمعونات الطبية، ويمكن في عام ٢٠٢٣ أن تكون المساعدة مشروطة أكثر حيث يعرف أين ستنفق وعن خصوصية تحويل المساعدة العينية الطبية إلى نقدية.

وبيّن مدير عام الصندوق أن المستفيد ليس لديه دراية بالمواد والتجهيزات الطبية وأسعارها وغير ذلك وبالتالي فهو بحاجة لإرشاده للمادة و«التجهيزة» التي سيشتريها ومن أين يشتريها وسعرها التقديري ولكن من دون إلزامه بمحال أو مخازن معينة.

أما فيما يتعلق بعدد مرات توزيع المعونة بين العرنجي أن دراسة عدد المرات التي سيتم صرف المساعدة النقدية فيها يمكن أن تكون ثلاث دفعات في العام بدلاً من دفعة واحدة حسب ما جرى سابقاً، وأوضح أن دور الصندوق يتمثل بتلافي ازدواجية الاستفادة لمستفيد ما من نوع المساعدة نفسها أي ألا يحصل أي مستفيد على مساعدتين من نوع واحد (من النوع نفسه) في الوقت نفسه من منظمتين أو من جمعيتين وهذا بالطبع لا يمنع حصوله على مساعدتين مختلفتين مثلاً مساعدة غذائية ومساعدة طبية ولو كانتا في الوقت نفسه.

وعن الروائز التي ستحدد من العائلة التي يحق لها الاستفادة من المعونة بين المدير العام أن أهلية الاستفادة حسب النقاط التي تحسب على استمارة كل مرشح شمله المسح، والجمعيات عندما تجري التقييم فهي على أرض الواقع وجهاً لوجه مع المستفيد وتكون على معرفة ودراسة وتلامس واقع المستفيد وتحاول أن تضع التقييم على الورق أي على استمارة، فمهما نقلت من تفاصيل لن يكون تقييم من يرى الورق ويقيم على أساس البيانات والمعلومات الموجودة على الورق مثل من رأى وقابل المستفيد وجهاً لوجه.